لجنة قانونية تعمل مع لجان السلامة للتأكد من ملكية العقارات وحل أي مشكلة قانونية

نقيب محامي حلب لـ«الوطن»: طالبنا بوجود رئيس نيابة في كل مخفر شرطة

محامون متطوعون يصلحون بين الأزواج في المحكمة الشرعية لوقف إجراءات الطلاق

محمد منار حميجو

أكد رئيس فرع نقابة المحامين في حلب نجدت عفش أنه تم الكشف على ١٥٠ منزلاً لمحامين وتم تعويض عدد من المحامين المتضررين من الزلزال بحوالي ١٦٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أن اللجنة القانونية التي تم تشكيلها لمرافقة لجان السلامة مؤلفة من ٢٠ محامياً وذلك للتأكد من ملكية العقارات وحل أي مشكلة قانونية تصادف عمل لجان السلامة، مشيراً إلى أن أكثر المناطق المتضررة من الزلزال هي العشوئيات التي هي عبارة عن بيع أسهم وعقارات متداخلة مع بعضها بعضاً.

وفي تصريح لـ«الوطن»، لفت عفش إلى أن المحامي عندما يكون برفقة لجان السلامة العامة يستطيع التأكد من ملكية العقارات وعائدات الأسهم وكذلك من المستأجر وصفته باعتبار أن هذا تنتج عنه أمور مالية من قروض وغيرها باعتبار أن الذي يريد الحصول على قرض لابد أن يمتلك وثائق تثبت ملكيته للعقار.

وأكد أنه لم يصل إلى النقابة وجود أي صعوبات في هذا الموضوع، مشيراً إلى أن النقابة لمجرد شعورها بأن أي مواطن ليس لديه إمكانيات مادية للقيام بأي إجراء قضائي فإنها توكل له محامياً للقيام بهذا العمل وبشكل مجاني، مشيراً إلى أن هذا الموضوع موجود قبل الزلزال وذلك بوجود فرق المحامين من المتطوعين تعمل على محورين الأول مساعدة المواطنين المحتاجين في الأمور القضائية، والثاني القيام بالصلح بين الزوج والزوجة في المحكمة الشرعية لوقف إجراءات الطلاق

> الكشف على ١٥٠ منزلاً لمحامين وتعويض المتضررين بـ١٦٠ مليون ليرة

إضافة إلى فكرة التوعية القانونية التي يقوم بها العديد من المحامين.

وفيما يتعلق بمؤتمر الفرع الذي عقده الفرع الشهر الماضي أشار عفش إلى أنه من المطالب أن يوجد في كل مخفر شرطة رئيس للنيابة لتكون هناك إجراءات سريعة باعتبار أن وجود رئيس نيابة لا يحتاج الأمر عندها إلى توقيف الشخص أي مدة مادام يمكن حل مشكلته فوراً من رئيس النيابة في حال لم يثبت بحقه أي إجراء.

ولفت عفش إلى أن من المقترحات زيادة الراتب التقاعدي للمحامين إضافة إلى زيادة التعويضات التقاعدية، لافتاً إلى أنه تم تنظيم كتاب بذلك للنقابة المركزية لمناقشته في المؤتمر العام الذي سوف يتم عقده قريباً.

ولفت عفش إلى أن من المطالب أيضاً التي تمت مناقشتها في مؤتمر الفرع تطبيق المرسوم الخاص بالحوالات المالية وفق إرادة المشرع بمعنى أن المرسوم لم يمنع الحوالات في القطع الأجنبي من الخارج إلى الداخل، مشيراً إلى أن المطلب بأن تكون هناك ضوابط للتحويل المالي وذلك بتسليم الحوالة لصاحبها بالقطع الأجنبي وخصوصاً أن هناك الكثير من المواطنين السوريين يقطنون في الخارج ويرسلون حوالات إلى ذويهم في الداخل، للحد من الأسباب التي تشجع الكثيرين على إرسال الحوالات عبر شركات الصرافة وبالطرق القانونية.

صناعة الإسمنت في خطر

ارتفاع سعر طن «السوداء» أكثر من مليون ليرة و«عمران» تحصل عليه بـ٣٤٤ ألف ليرة

أعضاء المؤتمر: المستهلك والعمال يدفعون ضريبة الكهرباء والفيول والمواد الأولية

محمود الصالح

أكدت مداخلات أعضاء مؤتمر الاتحاد المهني لصناعة الإسمنت أن خطراً حقيقياً يهدد صناعة الإسمنت بالتوقف في حال لم تتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة الخلل الكبير بين تكاليف الإنتاج وأسعار الإسمنت، التي يدفع ضريبتها المستهلك والعمال.

وذكر أعضاء المؤتمر أن سعر الإسمنت في السوق السوداء وصل إلى مليون ليرة، في وقت تقوم شركات الإسمنت بتسليمه إلى مؤسسة «عمران» بقيمة ٣٤٤ ألف ليرة.

وبين التقرير الذي ناقشه المؤتمر أن جميع معامل الإسمنت الحكومية مهددة بالتوقف عن الإنتاج بسبب عدم توافر السيولة لدى هذه المعامل بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وثبات سعر الإسمنت، ما أدى إلى عدم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في تأمين المواد الأولية وخاصة الكهرباء والفيول التي تشكل أكثر من ٧٠ بالمئة من تكلفة إنتاج الإسمنت.

وأوضح التقرير أن جميع خطوط الإنتاج في شركات الإسمنت أصبح عمرها أكثر من خمسين عاماً، وبالتالي أصبح مردودها الإنتاجي لا يحقق الحاجة المطلوبة، علماً أن التكلفة التصميمية لخطوط الإنتاج محققة اليوم على الرغم من قدم التجهيزات سواء لناحية استهلاك الكهرباء أو الفيول، وهذا نتيجة المتابعة اليومية لعمال شركات الإسمنت والصيانة اليومية لها، لكن هذا لا يغير من أن هذه الخطوط أصبحت بحاجة إلى تبديل، لأن الجدوى الاقتصادية من أي خط إنتاج لا تتحقق اليوم في ظل الأسعار الحالية إذا كان إنتاجه وفق التصميم لا يزيد على ألف طن يومياً في خطوط عدرا وخط واحد في حماة، أما خطوط طرطوس فهي مصممة لإنتاج ٣٣٠٠ طن في اليوم ولكن الإنتاج الفعلي ٣٠٠٠ طن.

وأشار التقرير إلى أن هذه الخطوط لا تعمل بطاقتها بسبب الدخول في الصيانة وعدم توافر مادة الفيول، وورد في التقرير أنه لم يتم رفع أسعار الإسمنت منذ بداية ٢٠٢٢ حيث كان سعر كيلو الكهرباء ١١٠ ليرات سورية وطن الفيول ٦٥٠ ليرة وفي نيسان من العام الماضي ارتفع سعر الكهرباء إلى ٣٠٠ ليرة للكيلو، وفي تموز من العام الماضي تم رفع سعر الكهرباء إلى ٤٥٠ ليرة للكيلو ورفع سعر الفيول إلى ١٣٨٨ ليرة للطن حيث ارتفع سعر الفيول أكثر من الضعف والكهرباء إلى ثلاثة أضعاف، وكذلك رفعت مؤسسة الجيولوجيا قيمة المواد الأولية على شركات الإسمنت وبقي سعر طن الإسمنت حتى الآن ٣٤٣،٧٠٠ ليرة يباع لمؤسسة «عمران» التي تضيف إليه أكثر من ٥٠ ألفاً على الطن الواحد، علماً أن «عمران» ليس لديها مراكز بيع «فرط» ويتم ذلك من معامل الإسمنت إلى المستهلكين مباشرة، وذكر البعض أن هناك مقترحاً ذكر أكثر من مرة وهو أن يتم ضم «عمران» إلى مؤسسة الإسمنت وبالتالي توفير مبلغ ٥٠ ألف ليرة في الطن الواحد، نظراً لأن «عمران» لم تعد تتعامل سوى في مادة الاسمنت، بعد أن كانت تقوم عند إحداثها بتقديم مواد حديد التسليح والأخشاب والمواد الصحية والبورسلان والبلاط وغيرها، وهذا لم يعد ضمن عملها في الوقت الحالي.

> ضم «عمران» لمؤسسة الإسمنت يوفر ٥٠ ألف ليرة في الطن الواحد

وعن الحلول المقترحة لاستمرار شركات الإسمنت في الإنتاج أكد أعضاء المؤتمر ضرورة قيام الجهات المعنية بدراسة تكاليف إنتاج الإسمنت بشكل واقعي، ومنح تلك الشركات هامش ربح يوفر لها السيولة المطلوبة لتجديد خطوط الإنتاج، وصرف الحوافز التشجيعية للعمال، الذين بدأت هذه الصناعة في فقدان الكثير من خبراتهم الفنية، والتي لم تتمكن من تجديد الدخل للعاملين في صناعة الإسمنت، وطالب الأعضاء بتفعيل مرسوم الحوافز الإنتاجية لعمال الإسمنت.

الغلاء بأسعار اللبن في رمضان

رئيس الجمعية لـ«الوطن»: اللبن البلدي غير قابل للغش

اللاذقية– عبير سمير محمود

ارتفعت أسعار مشتقات الألبان والأجبان في اللاذقية خلال شهر رمضان المبارك بشكل ملحوظ ما تسبب بأعباء إضافية على المواطنين من ذوي الدخل المحدود، إذ وصل سعر كيلو اللبن إلى ٥ آلاف ليرة، واللبنة إلى ١٩ ألف ليرة، في حين أن الجبنة لا يقل سعرها عن ٣٣ ألف ليرة للكيلو من نوع «المسنرة».

ولفت مواطنون إلى أن الألبان من المواد الضرورية خلال شهر الصيام ومن متطلبات المائدة سواء على الفطور أم السحور، ما جعل الباعة يستغلون الشهر الفضيل ويرفعون الأسعار بشكل شبه يومي.

رئيس جمعية المواد الغذائية في اللاذقية رامز دبلو أكد لـ«الوطن»، زيادة الطلب على شراء اللبن منذ بداية شهر الصيام، معتبراً أن اللبن مادة أساسية في وجبات الإفطار ومشتقات اللبن من جبنة ولبنة تعد أساسيات وجبة السحور.

وذكر دبلو أن أسعار الألبان والأجبان مناسبة ومقبولة، إذ يبيع الحرفيون المنتجون لهذه المواد كيلو اللبن البلدي وزن ٩٠٠ غرام بسعر ٤ آلاف ليرة، ولا يجب بيعه بأكثر من هذا السعر وفيه هامش ربح ١٠ بالمئة تقريباً، يبيعه الحرفي المنتج بسعر ٣٦٠٠ ليرة بالجملة ويبقى مبلغ ٤٠٠ ليرة للباعة بالمفرق، ما يرضي الجميع بهذه الحالة.

وقال: إن سعر كيلو اللبنة يباع بين ١٥ – ١٧ ألف ليرة، الجبنة المسنرة بـ٣٠ ألف ليرة، الجبنة البلدية ٢٤ ألف ليرة، كيلو «القريشة» ٢٠ ألف ليرة، مشيراً إلى زيادة الطلب على اللبن في رمضان مقابل تراجع بيع مادة الحليب خلال الشهر الكريم.

وأشار إلى التكاليف الكبيرة التي يتكبدها الحرفي خاصة من ناحية تأمين الغاز الذي يعد أساسياً في صناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها، ويضطر الحرفي لشراء أسطوانة الغاز من السوق السوداء بسعر يتجاوز ١٥٠ ألف ليرة، في حين أنها بموجب البطاقة الذكية تباع بـ٤٣ ألف ليرة، وبالسعر التكلفة الرسمي ٥٠ ألفاً، ونطالب بإعادة توزيع الغاز المدعوم للحرفي من دون شرط البطاقة الذكية التي من غير الممكن الحصول عليها من دون رخصة إدارية، علماً أن معظم الحرفيين يعملون بمناطق عشوائية كالرمل الجنوبي والدعتور وقنينص، وجميعها لا يتم منح الرخص الإدارية فيها.

واعتبر رئيس الجمعية أنه في حال توفير الغاز للحرفيين بالسعر الرسمي فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى توفير ٣٠٠ ألف ليرة أسبوعياً لقاء شراء الغاز الحر، وبالتالي ستنخفض نسبياً أسعار الألبان والأجبان في السوق، قائلاً إن لا مشكلة كبيرة لدى الحرفي سوى تأمين الغاز وهذا مطلب قديم للجهات المعنية ولكن لا حياة لمن تنادي!.

وبيّن دبلو أن الحرفي بحاجة على الأقل لأسطوانة الشوال إلى ١٧٠ ألف ليرة، والبقرة الحلوب بحاجة إلى شوال كل يومين (يوم أي يوم لا)، علماً أن العلف المدعوم بسعر ١٠٠ ألف ليرة يصل إلى المربين «من الجمل إذنه».

وفيما يخص حالات الغش بمواد النشاء في تصنيع اللبنة والجبنة، أكد دبلو أن الحرفيين يعملون بشكل يدوي في تصنيع المشتقات البلدية من الألبان والأجبان، والبلدي غير قابل للغش إذ إن حالات الغش تكون في المعامل حصراً عبر الآلات لتتجانس المواد ببعضها في حين أنه غير ممكن بالعمل اليدوي على الإطلاق.

وعن الضرائب، قال دبلو: إن الرسوم الضريبية ارتفعت ١٠ أضعاف على الحرفيين، ومنها على سبيل المثال ضريبة النظافة التي كانت سابقاً لا تتجاوز ١٠ آلاف ليرة لتصبح بالفترة الحالية ١٣٠ ألف ليرة، وغيرها من الضرائب الأخرى والتكاليف الزائدة في الفواتير وغيرها.

وأكد دبلو أن عدداً كبيراً من الحرفيين تركوا العمل وأغلقوا محالهم بسبب عدم قدرتهم على شراء الغاز، مبيناً أن إجمالي الحرفيين المنتسبين للجمعية يصل إلى ٣٥٠ حرفياً، و٣٠ بالمئة منهم توقفوا عن العمل في المهنة بشكل نهائي.

لماذا تأخرت إعادة تأهيل صومعة الحبوب في مرفأ طرطوس؟

سليمان لـ«الوطن»: إن لم تتأخر الآلات ستكون جاهزة بالكامل مطلع العام القادم

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تعرضت صومعة الحبوب في مرفأ طرطوس لانفجار كبير في نهاية شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٢٠ أدى لإلحاق خسائر كبيرة فيها «إنشائية وكهربائية وميكانيكية» وقد خرجت عن الخدمة رغم أهميتها البالغة في تفريغ وتخزين وشحن الأقماح وغيرها من الحبوب الواردة أو الصادرة عبر مرفأ طرطوس.

ويومها زار رئيس مجلس الوزراء الصومعة في بداية كانون الأول ٢٠٢٠ وترأس اجتماعاً بحضور وزير التجارة الداخلية ومحافظ طرطوس ضم مديري فروع شركة الدراسات والشركات الإنشائية بطرطوس وجميع المعنيين، بهدف معرفة كيفية إعادة الصومعة إلى العمل كما كانت بأسرع وقت وأفضل المواصفات وأقل التكاليف ثم حدد مهلة خمسة عشر يوماً لشركة الدراسات لتقديم رؤية هندسية واضحة عن الحل المتضمن إعادة تأهيل الصومعة وتشغيلها وخمسة عشر يوماً إضافياً لتقديم رؤية واضحة عن آلية التنفيذ والبرنامج الزمني من الشركة الإنشائية التي ترغب بالتنفيذ طالباً من الشركات الإنشائية مواكبة شركة الدراسات في عملها منذ البداية حتى لا تحصل أي مفاجأة أثناء تنفيذ الدراسة مشدداً على أهمية هذا العمل الوطني النوعي المتكامل الذي يحتاج لعقول هندسية مبدعة.

وبناء على ذلك أجريت الدراسة اللازمة من شركة الدراسات الهندسية وتم تدقيقها من جامعة تشرين ثم تم الطلب من شركات القطاع العام الإنشائي تقديم عروضها لتنفيذ الدراسة الإنشائية.

وبعد دراسة العروض فاز عرض شركة البناء والتعمير وتعاقدت معها المؤسسة العامة للحبوب لإعادة تأهيل الصومعة بكلفة تقديرية أكثر من مليار ليرة وبمدة عشرة أشهر.. أما الأعمال الميكانيكية والكهربائية فلم يتم التعاقد عليها مباشرة وقيل إنه سيتم تنفيذها أو التعاقد عليها لاحقاً.

وعن أسباب تأخر الشركة المنفذة أكثر من سنة ونصف السنة والتأخير في التعاقد على الأعمال الميكانيكية والكهربائية بين مدير فرع الحبوب حسان سليمان أنه تمت المباشرة بالعقد الإنشائي من الشركة العامة للبناء والتعمير فرع طرطوس في ٢٢ شباط ٢٠٢١ المتضمن خطوات هدم الأجزاء المتضررة بعد فرش الوسادة الرملية ومن ثم ترحيل الردميات وصولاً للتدعيم المعدني وأخيراً مرحلة بناء الأجزاء المهدمة وتجهيز الدرج المعدني انتهاء بفك التدعيم المعدني وقد انتهت الأعمال في نهاية ٢٠٢٢.

ويضيف سليمان: وخلال الفترة الأخيرة من عمل شركة الإنشاء والتعمير تم الإعلان لتأهيل الصومعة ميكانيكياً وكهربائياً وتم توقيع عقد مع شركة خاصة تعهدت بإعادة الصومعة إلى ما كانت عليه وقطعنا مرحلة كبيرة في العمل ونحن الآن في طور التركيب لتشغيل الصومعة بطاقة ٢٥ بالمئة خلال ٩٠ يوماً كما هو وارد في العقد وإن لم يحصل تأخر في بعض الآلات التي تحتاج توريداً ستكون الصومعة جاهزة بكامل طاقتها مطلع شهر كانون الأول من العام الجاري والشركة هي ذات الشركة التي تقوم بتجهيز صوامع تل بلاط في حلب ومدة التنفيذ ١٠ أشهر من تاريخ المباشرة، علماً أن الشركة الخاصة باشرت أعمالها في ٥ شباط ٢٠٢٣.